



١٤٣٧ ١٠ ١٠ ٥٠ ٢٠١٣

التاريخ ٢٠٠٥/٦/٢

J.S.C.

الرقم

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان .

GENERAL ASSEMBLY - JCAG - ١١ - ٧ - ٢٠٠٥

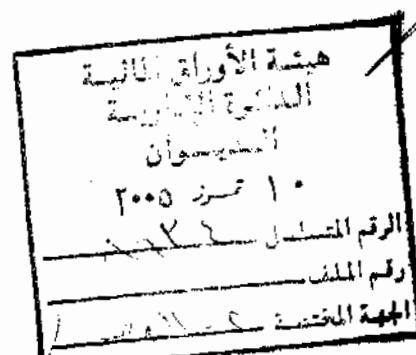
تحية واحتراما ، وبعد

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة الغير عادي

نرفق لكم طيباً نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة الغير عادي للشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة العامة المحدودة / الاتجاج .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير ، ، ،

الصادر
أمين سر مجلس الإدارة
أحمد محمد الفاعل



١١



Certificate
No: Q 13083

ص.ب. ٦٠٦٦ عمان ١١١١٨ - الأردن
نوكس - 41434-41508 ICA JO
<http://www.ica-jo.com>

عمان - الادارة العامة
هاتف ٩٦٢ ٦ ٤٦٥٤٤٦ / ٤٦٥٧٧٤٤
فاكس ٩٦٢ ٦ ٤٦٥٧٧٤٧ / ٤٧٢٢١٥٥
الرصيفية - ادارة المصانع
هاتف ٩٦٢ ٥ ٣٧٤١٩٤٥ / ٣٧٤١٩٤٧
فاكس ٩٦٢ ٥ ٣٧٤١١٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم
الجلسة السادسة والسبعين

حضر اجتماع الهيئة العامة الغير عادي للشركة الصناعية التجارية الزراعية المساهمة
العامية المحدودة / الإنتاج المنعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٩/٥/٢٠٠٥
في قاعة الاجتماعات الكبرى في غرفة صناعة عمان

في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الثاني والعشرون من جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/٢٩، وبناءً على الدعوة المرسلة للسادة المساهمين على عنائهم البريدية إضافة للدعوات التي أعلنت عنها في الصحف المحلية والإذاعة الأردنية، واستناداً لأحكام المادة (١٦٩) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ عقدت الهيئة العامة للشركة الصناعية التجارية المسماة العامة المحدودة / الإنتاج اجتماعها الغير عادي في غرفة صناعة عمان بحضور السيد محمد عبد الرحمن أبو حسان رئيس مجلس الإدارة ومعالي السيد علي يوسف النسور نائب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ، السيد أسامة عبد الرحيم عصافور، والسيد مشهور مطلق الشريعة ، والسيد سمير إميل فرح مثلاً عن شركة التأمين الأردنية بموجب كتاب رقم ٥١/٥٢٥ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٥ ، والسيد زيد حيدر ماضي مثلاً عن شركة البشري للاستثمار والتجارة بموجب كتاب تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٩ والسيد رجائي جريس القوس مثلاً عن البنك الأردني للاستثمار والتمويل بموجب كتاب رقم ٢٠٠٥/٥٩٥٣ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦ ، وحضور السيد أحد عودة مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات بموجب كتاب دائرة مراقبة الشركات رقم م ش ٣٤/١ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٩ ، وحضور السيد سمير أبو لغد مثلاً عن السادة مكتب الحاسوبون المتعددون/ مدفقي حسابات الشركة والسيد المحامي ناظم نعمه المستشار القانوني للشركة .

في بداية الجلسة رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات وال_sادة المساهمين والحضور الكرام ، وأعطي الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد أحد عودة الذي أعلن بأن عدد الحضور بلغ (٥٥) مساهمًا من أصل عدد مساهمي الشركة البالغ ٨٩٧٨ مساهمًا يحملون بالأصل (٥٥٥٢٤٦١) سهماً وبالوكلة (٣٩٥٩٧٣٢) سهماً حيث بلغ مجموع الأسهم الممثلة في هذا الاجتماع (٢٨٧٥٢٠٢٠٢٠٠٠٩) ديناراً ، وأن سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل ثمانية حضروا ، ثم أعلن عن تحقق النصاب القانوني لعقد هذا الاجتماع ، وأن الشركة طبقت جميع التعليمات واتخذت كافة الإجراءات القانونية المطلوبة لعقد هذا الاجتماع ، وأن جميع هذه الأمور تتفق وأحكام المادة ١٧٠ من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعبر جميع القرارات الصادرة عنه ملزمة للسادة أعضاء مجلس الإدارة وال_sادة المساهمين سواء الحاضرين منهم أو الغائبين ، وطلب من السيد رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات معيناً بداية الجلسة ،

ثم ترأس الجلسة السيد محمد عبد الرحمن أبو حسان رئيس مجلس الإدارة ، حيث أعلن عن افتتاح الجلسة وتعيين السيد أحد محمد الفاق كاتباً للجلسة والسيدين ماجد الأعرج وأشرف عبيدات مراقبين لفرز الأصوات وجمعها .

٢٤ 

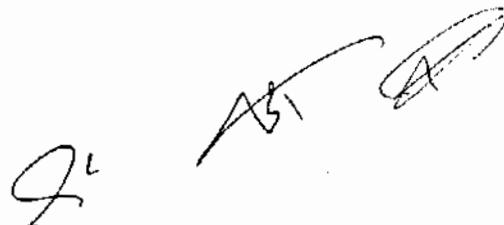
تلا السيد رئيس الجلسة جدول الأعمال الذي تم إرساله على السادة الحضور ، ثم بدأ بإعطاء نبذة عن الشركة وتأسيسها في عام ١٩٦١ وإفتتاحها بباركة من الغفور له جلاله الملك الحسين رحمه الله وقد كانت الأولى من حيث تنوّع منتجاتها ليس فقط في الأردن بل في منطقة الشرق الأوسط وال سعودية والخليج العربي ، وكانت تنفرد بتصنيع عدد كبير من المنتجات سواء الكيماوية منها أو الغذائية ، وكثيراً منها من المصانع القائمة بالأردن كانت تعتمد على أسواق إستراتيجية مثل (السوق العراقي) وكانت الأولى في تزويد المنظفات الكيماوية (مساحيق الغيل والصوابين) منذ منتصف الثمانينات وحتى أوائل الألفية الثالثة ، ومع مرور الوقت قامت صناعات مماثلة تنفرد بصناعة كل منتج (منفرداً) تقوم شركتنا بتصنيعه وأصبحت متخصصة فيها سواءً في الأردن أو الدول المجاورة ، أيضاً كما أصبحت الأسواق العربية وتطبيقاً للاتفاقية العربية والتي من مزاياها إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدان العربية مفتوحة على بعضها البعض بموجب هذه الاتفاقيات والبروتوكولات ، وأصبحت الأسواق الأردنية مليئة بالمنتجات المماثلة التي تنافس الصناعات المحلية ، علماً بأن إعاقات كثيرة كانت تواجهنا عند تصدير بضائعنا إلى بعض الدول العربية المجاورة .

من هنا المنطلق ولواكبة متطلبات الانفتاح الاقتصادية وتطبيقاً لسياسة التي يقوم بدعمها جلاله الملك عبدالله الثاني حفظه الله ، أوضح السيد رئيس الجلسة بأنه أصبح من الضروري التطور والتلوّع في الاستثمارات ، سيما وأن الشركة قد أصبحت ونتيجة للأستثمار على مر العقود الأربع الماضية في تطوير المصانع والصناعات التي تقوم يانتاجها بالإضافة للأستثمار الأهم وهو في تدريب موظفي وعمال الشركة الذين أصبحوا يملكون خبرات عملية وعلمية عالية المستوى وجميعهم من أبناء هذا الوطن ، ونتيجة لهذه الاستثمارات أصبح لدى الشركة موقعين إستثماريين هما (مدينة الحسين الصناعية / الرصيفه و مجمع الحسين الصناعي / المفرق) مقاماً عليهما منشآت صناعية وأبنية ، وتمتعان ببني تحتيه كاملة من (ماء و كهرباء وشبكة هواتف وأبار للمياه) .



ونظراً لما تطلبه مصلحة الشركة التي هي بالتأي مصلحة المساهمين أصبح من الملح زيادة رأس المال الشركة بحيث تستطيع التوسيع في الاستثمار ، وطبعاً للمزايا التي يتمتع بها الموقعان فإنه سيتم الاستفادة من التطوير العقاري في مجتمع الرصيفه ، هذا بالإضافة الى موقع المفرق والتي تمنح فيه الصناعات الجديدة إعفاءات ضريبية، تصل إلى تسع سنوات ، هذا وسوف يتم تخصيص جزء من رأس المال في التطوير العقاري للمدن الصناعية ، والمناطق الصناعية المؤهلة والمناطق الحرة ، أيضاً إمكانية استعمالها كمستودعات للمواد الأولية الخاصة بالصناعات الكيماوية والتي يصل عددها إلى ٨٠ سلعة يمكن تخزينها وبيعها بالإضافة إلى وجود خزانات للزيوت البترولية أو الكيماويات بسعة حوالي عشرة الآف طن ، لذا فإنه لا يوجد أي موقع في المنطقة يتمتع بهذه الأمتيازات الاستثمارية ، ونأمل أنه وفي حال تطوير محافظة المفرق أن يتم تحويل جزء من الجمجم إلى منطقة حرة وحيثها يتم الاستثمار في تأجير أجزاء منه للأستفادة من الأعفاءات الضريبية ، هذا بالإضافة إلى أن الشركة ماضية في نقل مصانعها من الرصيفه إلى المفرق ، وعندها سيتم تحويلها إلى شركات قائمة بذلك تكون لكل منها الصفة الأخبارية وذلك للأستفادة من الإعفاءات الضريبية لكل شركة صناعية على حده .

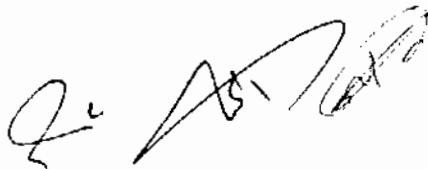
كما أوضح السيد رئيس الجلسة بأن معظم الصناعات الكيماوية تقوم على المواد الخام الموجودة أصلاً في بلادنا وهي (الملح ، البوتاسي ، الفوسفات) ، من هنا المنطلق تمت الأستعانة بإحدى أكبر الشركات الأمريكية العالمية في تطوير المدن الصناعية وهي شركة ويلبر سميث العالمية M/S.Wilbur Smith Association هذا وعند تقديمهم لهذه الدراسة والمخططات فإنه سيكون من السهل جداً قيام صناعات عالمية بعشرين الملايين وإستقطاب الشركات العالمية للأستثمار معنا وتقديم الماكينات والآلات والخبرات ، ونحن بدورنا نقوم بتقديم الأرض والبنية التحتية بالإضافة إلى الأيدي العاملة .



فمثلاً هناك مادة كيماوية أساسية تستعمل في صناعة المنظفات إسمها (كيربيات الصوديوم وهي عبارة عن ملح مخلوط مع حامض الكربونيك) وستورد من الأقطار العربية المجاورة ، هذا ونحن محاطين بعالم مليء من هذه المواد ولكن عندما يُراد أن يتم إنشاء مصانع مثل هذه المواد يجب أن تكون هناك دراسات وشهادات عالمية تثبت صلاحية هذا الموقع لقيام مثل هذه المشاريع وهذا الذي يتم العمل عليه في الوقت الحالي .

بالنسبة للتطوير العقاري فإن لدينا موقعين هما (الرصيفه والمفرق) وبالنسبة للتطوير نسعى لأحضار مستثمرين بحيث تستفيد الشركة من إمكاناتهم الصناعية وقدرائم التصدية وحاجتهم للأسوق الخارجية ، هذا وعلى سبيل المثال تم الاتصال مع الأصدقاء الصينيين هنا في سفارة الصين الشعية في الأردن ، علماً بأن الصين تستفيد من التعاون مع عدد من الدول العربية مثل (السودان والمغرب وغيرها) وأنه وبعد الاتصالات التي قمت يمكن الاستفادة من تحويل موقع الرصيفه لصناعات حرفية مثل (الملابس وغيرها) ونحن حريصون دائماً وainما وجدنا بأن يكون هناك فرص للعمل لأبنائنا وأخواتنا العمال ، وأن يكون المدف ليس فقط الاستثمارات المالية وتحويل الشركة إلى قابضة ، بل التركيز على الجدوى الاقتصادية والشمولية الذي قمنا الوطن والمواطن بالدرجة الأولى .

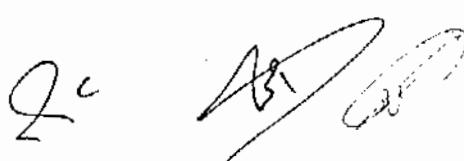
أيضاً أفاد السيد رئيس الجلسة بأنه ومن الأمور الذي جدت معنا ، تم التفاوض مع شركة عالمية متخصصة بالأمور الزراعية (الزراعة العضوية) والتي تعتبر إحدى غaiات الشركة الغير مفعولة وتتخصص هذه الشركة بزراعة المنتوجات الزراعية العضوية ، وقد قام وقد من إدارة الشركة بيرافقه وقد من الشركة الزراعية العالمية بزيارة مناطق الشركة بالمفرق ومناطق غور الأردن وذلك للأطلاع على مدى الاستفادة من الاستثمار بهذه الزراعة بسبب اختلاف المناطن والاستفادة من الظروف البيئية وعوامل اختلاف الطقس في زراعة المحاصيل والاستفادة من الناتج في أكثر من منطقة (الأغوار - الحضروات ، المفرق - القمح والشعير) ،



ومن هذا المنطلق وجدنا ان من شأن هذه التصورات ان تجعل الشركة تتقدم للأمام بحيث تكون الأنجازات والتحديات كبيرة خاصة واننا مقبلين على أجواء وظروف تختلف مما يحتم على الشركة ان تتكيف مع الظروف الحالية مما سيجعل الشركة تختلف كلها عن ما كانت عليه بالسابق مثل التركيز على (صناعة الصواین والمنظفات وغيرها) لذلك يجب ان نقوم بتطوير أنفسنا وصناعاتنا خاصة وأن الشركة تمتلك قدرات فيه في كافة المجالات مثل التسويق والتوزيع والتصنيع والمشتريات .

كما أود إعلامكم بأن هناك عدد من الشركات التي ترغب بالدخول معنا كشركاء استراتيجيين وقد تم إعطائهم الأولية ليس فقط من أجل زيادة المال بل بسبب المساهمة الفعلية التي سيقدمونها على الصعيد الاستراتيجي العالمي وتقديمهم الخبرات العلمية والعملية ، وبناءً على ذلك تم الطلب من مكاتب إستشاريه أردنية وعالمية لعمل دراسات لإعادة تقييم الواقع بشكل متكامل بجميع المحتويات ، ونتيجةً لهذه الدراسات التي قدمت إلى مجلس الإدارة ومدققي الحسابات ، بينت بأن القيمة الفعلية لوجوداتنا هي (١٩٩٠٠ دينار مقارنة بالقيمة الدفترية البالغة (١١٥٠٠ دينار أي بفارق (٤٠٠ دينار زيادة .

هذا مع العلم بأن هناك حديث مع مستثمرين للدخول معنا كشركاء استراتيجيين وسوف يكون لهم دور في الأعمال سواء على مستوى تشغيلي أو تسويقي ، وهناك أيضاً مستثمرين ماليين ، ومستثمرين من دول عربية مجاورة متوقع وصوفهم في القريب إنشاء الله .
لذا يفضل مجلس إدارة الشركة بيع جزء من الأسهم لمستثمرين جدد وذلك بالسعر العادي للأصدار وهو(دينار واحد بالإضافة إلى القيمة المضافة) والمتبقي من الأسهم يتم طرحها للمساهمين القدامى بالقيمة الأساسية وهي (دينار واحد).
لذا وجب إعطائكم فكرة عامة عن الوضع الحالي .



ثم بدأ السيد رئيس الجلسة باستدراج بنود جدول الأعمال كالتالي :

١. تحويل صفة الشركة إلى شركة قابضة بتعديل غاياتها بحيث تمارس أعمال

الشركة القابضة وفقاً للنصوص المرفقة

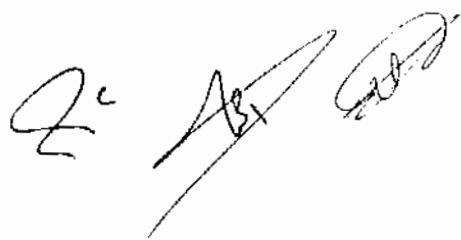
تم التوضيح للسادة المساهمين الحضور بأن الأستثمارات العقارية التي تعنيها إدارة الشركة هي من خلال الاستثمار في المدن الصناعية المؤهلة وغيرها والمناطق الخرجة والأراضي الزراعية ، وأهلاً لن تستثمر في أية مشاريع عقارية إسكانية . وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعديل غaiات الشركة ومارستها لأعمالها بصفة الشركات القابضة (وفقاً للنصوص المرفقة - المرفق رقم ١) .

٢. زيادة رأس المال الشركة من (٩) تسعة ملايين دينار إلى (١٨) ثمانية عشر مليون دينار .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على زيادة رأس المال من الشركة من (٩) تسعة ملايين دينار إلى (١٨) ثمانية عشر مليون دينار .

٣. تعديل المواد المتعلقة بزيادة رأس المال في عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً للنصوص المرفقة .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعديل المواد المتعلقة بزيادة رأس المال في عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً للنصوص المرفقة .



٤ . تغطية أسهم الزيادة البالغة (٩) تسعه ملايين سهم عن طريق الأكتاب الخاص لمساهمي الشركة و/أو غيرهم من مستثمرين محليين أو أجانب وتفويض مجلس الإدارة السير بإجراءات التغطية بما يكفل تغطية الأسهم على أن لا يقل سعر الإصدار عن دينار واحد

بعد حوار موسع من قبل عدد من الحضور حول كيفية تغطية أسهم الزيادة . وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تغطية أسهم الزيادة البالغة (٩) ملايين دينار / سهم وذلك بإعطاء الحق بالإكتتاب بنسبة ٥٠٪ من الزيادة لصالح المساهمين وبقيمة إسمية دينار واحد فقط / سهم ، ومن ثم تغطية النسبة الباقية للزيادة والبالغة ٥٠٪ عن طريق مستثمرين محليين أو أجانب وبقيمة إسمية دينار واحد / سهم بالإضافة إلى علامة إصدار تم تفويض مجلس الإدارة بتحديدها حسب ما يراه مناسبا بما يكفل تغطية الأسهم على أن لا يقل سعر السهم الواحد عن دينار واحد .

٥ . تعديل مركز الشركة الرئيسي ليصبح عمان بدلاً من الرصيفه وتعديل المواد المتعلقة بذلك في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة .

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تعديل مركز الشركة الرئيسي ليصبح عمان بدلاً من الرصيفه وتعديل المواد المتعلقة بذلك في عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة .



سأله رئيس الجلسة إن كان هناك آية أسللة أخرى ، ولما لم يكن هناك آية أسللة ،
أعلن رئيس الجلسة عن انتهاء جدول الأعمال.

وفي الختام شكر السيد رئيس الجلسة السادة الحضور وتمى لهم حياة سعيدة
وللشركة التقدم والازدهار.

اختتمت الجلسة الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر.

رئيس الجلسة

محمد عبدالرحمن أبو حسان

مندوب مراقب عام الشركات

أحمد عبودة

كاتب الجلسة

أحمد محمد القاف

٢٠١٥/٦/٣

المرفق رقم ١

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس و النظام الأساسي

- تعديل غايات الشركة بحيث تصبح:-
- عملاً بأحكام قانون الشركات و المتعلقة بغايات الشركة القبضية فإن غايات الشركة ستكون كما يلى:
 - * إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها.
 - * استثمار أموالها في الأسهم والسنداط والأوراق المالية.
 - * تقديم القروض والكافالات و التمويل للشركات التابعة لها.
 - * تملك براءات الاختراع و العلامات التجارية و الإمتيازات و غيرها من الحقوق المعنوية و استغلالها ; تأجيرها للشركات التابعة لها او لغيرها.

و لتحقيق هذه الغايات ستقوم الشركة بتأسيس الشركات المساعدة العامة او ذات المسؤولية المحدودة او شركات التوصية بالاسهم على اختلاف انواعها و غايتها و اغراضها و نشاطتها و شراء مثل هذه الشركات او تملك الاملاهم فيها بهدف استثمار أموال الشركة و مصادر تمويلها في كافة اوجه الاستثمار المتاحة في القطاعات المالية و الصناعية و التجارية و الزراعية و العقارية و السياحية و الخدمات داخل المملكة وخارجها وفي المناطق الحرة و المناطق الصناعية المؤهلة ، وعلى وجه الخصوص في تأسيس أو تملك أو المساعدة في الشركات العاملة في النشاطات التالية وذلك بعدأخذ اشرايين الموافقات اللازمة لهذه الشركات التابعة وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية :-

- (أ) المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية والإسكان والسياحة والتجارية والتعليم المهني والكلبات الجامعية والجامعات الأهلية .
- (ب) النقل البري والبحري والجوي .
- (ج) استخراج الثروات الطبيعية وإستثمارها .
- (د) شراء الأسهم والسنداط وبيعها وإدارة المحفظ المالية والاستشارية وشراء الديون المتعثرة وتحصيلها .
- (ه) إقامة المشاريع أو المساعدة بمشاريع قائمة في مجال الثروات البحرية والحيوانية .
- (و) الأعمال البنكية والمصرفية التي تسمح بها القوانين والأنظمة النافذة في الأردن .
- (ز) الإنتاج الفني والتجاري في مجال التلفزيون والإذاعة والصحافة والسينما والمسرح وطباعة .
- (ح) لملاك وتسوييل وهيئة وإدارة الشركات المتعثرة بهدف إصلاح أوضاعها وتطويرها وابعادها .

- ٢ - تعديل المادة (٤) من عقد التأسيس ليصبح كالتالي:
- (أ) يتالف رأس مال الشركة الم المصرح به من (١٨) ثمانية عشر مليون دينار مسماً الى (١٨) ثمانية عشر مليون سهم قيمة السهم الأسمية دينار أردني واحد) .
 - (ب) تعديل المادة (٦) من النظام الأساسي ليصبح كالتالي :
- (يتالف رأس مال الشركة المصرح به من (١٨) ثمانية عشر مليون دينار مسماً الى (١٨) ثمانية عشر مليون سهم قيمة السهم الأسمية دينار أردني واحد) .

- ٣ - تعديل المادة (٢) من عقد التأسيس ليصبح كالتالي :
- (أ) مركز الشركة الأساسي عمان ويحق لها إنشاء فروع ووكالات داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها .
 - (ب) تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة ليصبح كالتالي :
- مركز الشركة : عمان ويحق لها إنشاء فروع ووكالات داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها .